التغيرات الجيوبولتيكية بمنطقة الساحل الإفريقي ومستقبل النفوذ الفرنسي

إبراهيم ناصر*

*جامعة إسطنبول

ملخص: تعاني منطقة الساحل مشكلات معقدة، وتشهد أزمات إنسانية مختلفة، وانتشارًا للتطرف والعنف بصور متعددة، وتدهورًا اقتصاديًّا غير مسبوق، وتزايدًا في نسبة الفقر والبطالة، وانقلابات عسكرية متتالية، وتنافسًا دوليًّا، وتدهورًا في الظروف البيئية والمناخية، وتحولات اجتماعية جذرية طرأت على الوعي الجمعي لشعوب المنطقة تسببت في إشعال حالة من الحراك الثوري الرافض للوجود الفرنسي في دول الإقليم. ومن ثَمّ خُصِّصت هذه الدراسة لمناقشة الأزمات المزمنة التي تواجهها منطقة الساحل الإفريقي، فضلًا عن تقديم تقييمات جيوسياسية عن الصراع الدولي والإقليمي على المنطقة، وتستفسر عن أسباب تراجع الدور الفرنسي التقليدي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، الأزمات، التغيرات الجيوبولتيكية، فرنسا.

Geopolitical Changes in the African Sahel Region and the Future of French Influence

IBRAHIM NASSER*

ORCID NO : 0009-0004-9772-3500

*Istanbul University.

ABSTRACT: *The Sahel region is confronted with complex issues such as humanitarian crises and the spread of various forms of extremism and violence. Furthermore, the region is facing unprecedented economic deterioration, rising poverty and unemployment, military coups, international competition, and deterioration in environmental and climatic conditions. The presence of Fransa caused radical social changes in the region's peoples' collective consciousness. Therefore, this study discusses the Sahel region's chronic crises while also providing geopolitical assessments of the region's international and regional conflicts and investigating the reasons for the region's traditional French role.*

Keywords: *Sahel Region, Crises, Geopolitical changes, France.*

رؤيـــة تركيـــة
2023-(1/13)
119 - 134

DOI:10.36360/1560-012-004-008

مقدمة

كثيرًا ما يربط المراقبون الوضع الهشّ في منطقة الساحل الإفريقي بالتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي حدثت في دول شمال إفريقيا عقب أحداث الربيع العربي، وحالة الفراغ الأمني التي أدت إلى نشاط المنظمات المسلحة التي يغذّيها عدم الاستقرار وحروب الوكالة في منطقة الشرق الأوسط. في واقع الأمر بدأت التحولات الدراماتيكية في حزام الساحل الإفريقي في عام 2012م عندما قامت الحركة الوطنية لتحرير أزواد –وهي جماعة مسلحة انفصالية يهيمن عليها الطوارق– مدعومة بعودة عدة آلاف من المقاتلين من ليبيا، باحتلال شمال مالي بالكامل تقريبًا، وأعلنت مدينة غاو عاصمة دولتهم المعلنة ذاتيًا. وردًّا على أعمال العنف التي ارتكبتها ميليشيات الطوارق وحلفاؤها في شمال مالي، ظهرت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، المرتبطة بتنظيم القاعدة، التي استغلت تطلعات السكان المحليين ومخاوفهم الأمنية والاجتماعية واستمدت دعمها من المنظمات المنظمة الموجودة في المنطقة. واجتذبت الحركة أعدادًا كبيرة من المجنّدين من وسط مالي والنيجر وشمالهما، ومن ذلك ميليشيات الدفاع عن النفس التابعة لجماعة الفولاني، وأفلحت الحركة في طرد مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد من غاو في يوليو/ تموز 2012، وهذا سمح لها بتوسيع نفوذها على طول الحزام المالي في منطقة الساحل، وتسارعت وتيرة الأحداث الأمنية بصورة سريعة حتى عمّت أغلب دول الساحل وبدأت في جذب اهتمام القوى الإقليمية والدولية.

ومثلت المتغيرات الأمنية والعسكرية في إقليم الساحل الإفريقي فرصًا كبيرة للقوى العظمى للتدخل في المنطقة من أجل توطيد النفوذ، وتوسيع دائرة التأثير الجيوبوليتيكي على المستوى الإقليمي. حيث سعت فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي من خلال عملية سيرفال العسكرية إلى تقوية حضورها العسكري في المنطقة. مع العلم أن هذه العملية لم تعالج الهشاشة بصورة أساسية، بل فاقمت الأوضاع من نواح عديدة، وامتد انعدام الأمن والاستقرار إلى البلدان المجاورة. واليوم توظف الولاياًت المتحدة الأمريكية نشاط العديد من الحركات المسلحة الإسلامية المرتبطة بتنظيمَي القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في جميع أنحاء منطقة الساحل من أجل توسيع دائرة نفوذها في المنطقة، وتشبيك علاقات عسكرية مع دول الإقليم وإقامة الشراكات الأمنية مع المؤسسات العسكرية، وزيادة عدد قواعدها العسكرية.

ويشير تصاعد الهجمات المسلحة والتوترات بين المجتمعات المحلية إلى أن السلطات الحكومية في دول منطقة الساحل بدأت تفقد السيطرة على الوضع الأمني

بدرجات متفاوتة في مناطق مختلفة، حيث تزايدت الهجمات ضد المدنيين والقوات المسلحة في الفترة من نوفمبر 2018 إلى مارس 2019، حتى ارتفع عدد القتلى في صفوف المدنيين بنسبة 7000٪ في بوركينا فاسو، و500٪ في النيجر، و300٪ في مالي. وقد نزح نصف مليون مواطن داخليًا نتيجة عدم الاستقرار، في حين يواجه 1.8 مليون آخر انعدام الأمن الغذائي، ويحتاج 5.1 ملايين آخرين إلى مساعدة إنسانية عاجلة بحسب بيانات المنظمات الأممية.[1]

ويرى محللون أن أزمات منطقة الساحل نتائج طبيعية للصراع الجيوبولتيكي الحاصل بين الأطراف الدولية والإقليمية للاستحواذ على موارد المنطقة. وأدى صراع النفوذ على المنطقة إلى حالة من التباين الحاد بين مكونات المنظومات الإقليمية حول التعاطي مع متغيرات المنطقة، وبالنتيجة تسببت في مضاعفات أمنية من شأنها التأثير في الراهن السياسي لبلدان المنطقة. كما أن الوضع الأمني المأزوم حمل صناع القرار في إقليم الساحل الإفريقي إلى توسيع نطاق التعاون الأمني والعسكري مع قوى خارجية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وتركيا وإيران، وقد أدى ذك إلى تحويل المنطقة إلى ساحة تنافس دولي وإقليمي أفرزت تحولات دراماتيكية تمثلت في سلسلة الانقلابات العسكرية.

وعليه تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول سؤالين جوهريين، هما:

- ما الأزمات المزمنة التي تعانيها دول الساحل الإفريقي؟

- وما أسباب تراجع النفوذ الفرنسي وماهي الدول المتنافسة على منقطة الساحل الإفريقي؟

على خلفية هذه الإشكاليات تستكشف هذه الورقة الأزمات المزمنة التي تعانيها دول الساحل في ضوء الانقلابات الأخيرة، وما يرتبط بها من عدم استقرار سياسي وهشاشة أمنية، فضلاً عن أسباب تراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة من خلال الخطة البحثية الآتية:

فرضية الدراسة:

الأزمات الأمنية متصلة بصورة أساسية بالصراع الدولي القائم على منطقة الساحل الإفريقي الذي أظهر بصورة جلية تراجع النفوذ الفرنسي، بسبب الكثير من العوامل والمعطيات المحلية والدولية.

ومن خلال البحث والتحليل ستجيب الدراسة عن التساؤلات السابقة وتختبر هذه الفرضية عبر مجموعة من العناصر التي تشكل بناء البحث المنهجي للدراسة، وتعرض قراءات جيوبولتيكية لفضاء الساحل الإفريقي من خلال تفكيك شبكات التنافس الدولي التي بات تتضح أطرافه ضمن المشهد التأزمي لدول المنطقة.

المبحث الأول: التحديات الإستراتيجية في منطقة الساحل الإفريقي

تُعرّف منطقة الساحل الإفريقي بأنها الحزام الفاصل بين إفريقيا الشمالية «البيضاء» وإفريقيا جنوب الصحراء الممتد من البحر الأحمر حتى سواحل المحيط الأطلسي، وغالبًا ما يجري توسيعه ليشمل نيجيريا وبوركينافاسو وجزر الرأس الأخضر والصحراء الجزائرية الجنوبية؛ وذلك لأغراض جيواقتصادية.[2] ولكن الخريطة الجيوساسية لدول منطقة الساحل الإفريقي تضم دول العمق الساحلي المتمثلة في مالي والنيجر التي تقع في قلب جغرافيا المنطقة؛ فضلاً عن فضاء دول الحواف الساحلي التي تتمثل في السودان وتشاد وموريتانيا التي تربط منطقة الساحل بأجزاء حيوية في القارة الإفريقية، وتقوم مقام همزة الوصل بين دول الإقليم.[3]

ويُطلَق مصطلح «أزمة الساحل» في الأوساط الأكاديمية على مجموعة التحديات المعقدة والمتعددة الأوجه التي تواجهها منطقة الساحل في غرب إفريقيا. إذ تعاني هذه المنطقة مشكلات مرتبطة بارتفاع معدلات الفقر، والتغيرات المناخية القاسية، وضعف المؤسسات، والتهميش السياسي، وأزمة الاندماج الوطني، ونشاط التنظيمات المسلحة الإسلامية والمطلبية. ومن هنا فإن عدم الاستقرار في منطقة الساحل له آثار بعيدة المدى على مختلف الأصعدة ويتسبب في تحدّيات جيوساسية عديدة، هي:

- المشكلات الاقتصادية وسوء الحوكمة:

تفاقمت المشكلات الاقتصادية بسبب تزايد الأنشطة المتطرفة التي أدّت إلى عدم الاستقرار السياسي والعنف والنزوح الداخلي في دول المنطقة، وذلك أدى إلى تدهور معدلات التنمية بشكل كبير خلال العقود الماضية. وهنا لايمكننا تبرئة الأنظمة الدكتاتورية ودور الغرب ولاسيما فرنسا في نهب ثروات هذه البلاد وخيراتها، وإصرارها على بقائها متخلفة. وفي أحد مؤشرات التصنيف الأممي الذي ضمّ (191) دولة لعام 2022 حول مؤشر التنمية البشرية الذي ارتكز على مقومات الصحة والتعليم ودخل الفرد بوصفها

أساسًا للتصنيف- جاءت بوركينا فاسو في المرتبة (184)، ومالي في (186)، والنيجر في (189)، وتشاد في (190).[4] ومن ثَمّ تتبوّأ دول منطقة الساحل عمومًا التصنيف الأدنى في المؤشرات الدولية لتصنيف الاستقرار والتنمية في العالم، ويعيش 40٪ من سكانها تحت خط الفقر. كما تُعَدّ دول الساحل أيضًا من بين الدول التي بها أعلى معدلات التوظيف في القطاع الزراعي، حيث تتبوّأ تشاد على سبيل المثال أعلى مستوى بنسبة (87٪)،[5] بينما يسبّب التغير المناخي في هذه المنطقة أزمة بيئية أفرزت تحديات اقتصادية وإنسانية كبيرة. ويعمل أكثر من 90٪ من القوى العاملة في القطاع غير الحكومي أيضًا، وهذا يترك العديد من العمال وأسرهم معرّضين بشدة للصدمات الاقتصادية، كما يعاني السكان الذين يعيشون في المناطق النائية والطرفية، مثل مثلّث ليبتاكو-غورما، تفاوتات وفروقات اجتماعية واقتصادية واضحة[6]، وهذا يثير شعورًا بالظلم والتهميش الطبقي، ويتأثر عشرات الملايين من السكان من المزارعين والرعاة البدو في هذه المناطق المهمشة، خصوصًا أن عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية يساعد الحركات المسلحة والمنظمات الإسلامية المسلحة في تقديم سرديات سياسية تخاطب تطلعات هذه المكونات المحلية[7].

> يساعد عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية الحركات المسلحة والمنظمات الإسلامية المسلحة في تقديم سياسة تخاطب تطلعات المكونات المحلية

تباطأ النمو الاقتصادي في بلدان منطقة الساحل الإفريقي بشكل عام، حيث تراجع في النيجر إلى 3.6٪ بالنظر إلى العام الذي سبقه رغم نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد. ولكن لم يُترجَم هذا النمو إلى إعادة توزيع للثروة أو برامج مستدامة للتخفيف من حدة الفقر في البلاد. بالإضافة إلى كل هذه الصعوبات الاقتصادية التي تعانيها دول الساحل هناك سوء إدراة للموارد على معظم المستويات، وإهمال من طرف الأنظمة الاستبدادية، وهذا الذي حوّل هذه المنطقة إلى ملاذات آمنة لمنظمات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإسلامية المسلحة[8].

أ. التحديات الأمنية: سرّ تغيير التحالفات والشراكات

- ظاهرة الجريمة المنظمة والعنف الداخلي

بالرغم من أن ظاهرة عدم الاستقرار أمر متكرر في منطقة الساحل، لكن تزايد أحداث العنف أصبح أكثر شدة في السنوات الأخيرة. حتى أصبحت الديناميكيات الأساسية في

المجمعات المحلية أكثر صعوبة، وهذا أدّى إلى تعقيد التعاون الإقليمي وتحديد حركة التجارة وحرية تنقل الأفراد، الأمر الذي حمل صناع السياسات في دول المنطقة إلى التكيف مع هذا الوضع وصنع سياسة سلام مستدام أو توسيع دائرة التعاون العسكري والأمني مع الأطراف الدولية؛ بناءً على معطيات الراهن الإقليمي بصورة واقعية، حتى ذهبت بعض القيادات العسكرية في دول الساحل إلى اتخاذ خطوات انقلابية على أنظمة شرعية، ونسج تحالفات مختلفة، وتجسير علاقات مع قوى عظمى، مثل روسيا والصين.

من أكثر المواقع التي تتزايد فيها ظاهرة الجريمة المنظمة المنطقة الحدودية بين بوركينا فاسو والنيجر، حيث تنشط تجارة الأسلحة الخفيفة عبر الطرق التجارية المؤدية إلى ساحل العاج، ومنها إلى المراكز التجارية الرئيسة في دول الإقليم. كما تنشط أيضًا مواقع تعدين الذهب الأهلي الذي يُعَدّ مصدرًا ماليًّا للشبكات الإجرامية والمنظمات المسلحة بحسب التقارير المحلية[9].

- نشاط التنظيمات المسلحة

تزايدت أحداث العنف المرتبطة بالتنظيمات المسلحة في منطقة الساحل خلال الفترة الأخيرة بصورة ملحوظة. حيث أدت هذه الأحداث إلى مقتل ما يقرب من 8000 شخص، ونزوح الملايين، واستهداف المسؤولين الحكوميين والزعماء القبليين، وإغلاق آلاف المؤسسات التعليمية، وتقليص النشاط الاقتصادي في بلدان المنطقة.[10] وإن خريطة الهجمات تمتد من شمال مالي إلى جنوب شرق بوركينا فاسو، وتشكل أحداث العنف المنسوبة إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM) أكثر من 64٪ من جميع الأحداث التي وقعت منذ عام 2017. كما نفذت جبهة تحرير ماسينا (FLM) أحد مكونات جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في منطقة غرب إفريقيا هجمات واسعة في وسط مالي وشمالها وأجزاء أخرى من بوركينا فاسو.[11]

وتزايد أعمال العنف في عدة مناطق من دول المنطقة يرجع إلى انهيار المحادثات بين السلطات في بوركينا فاسو والجماعات المتمردة في أوائل عام 2021، حيث أدى الهجوم على قرية سولهان إلى مقتل أكثر من 150 شخصًا، وجرى تنفيذه من قبل أطفال تتراوح أعمارهم بين 12 و14 عامًا وفقًا للبيانات الصادرة من حكومة بوركينا فاسو والأمم المتحدة. وكانت هذه الفظائع من أعنف الاعتداءات على بوركينا فاسو منذ بدء الأزمة الأمنية في البلاد في عام 2015 [12].

الحركات الإسلامية المسلحة:

م	اسم التنظيم	التأسيس	الزعيم	نطاق النشاط
1	بوكو حرام	2002	باكورا مودو	تنشط في أغلب دول الساحل، وتتخذ من شمال نيجيريا مركزًا أساسيًّا.
2	تنظيم أنصار الدين	2011	إياد أغ غالي	تنشط في أجزاء من الأراضي المالية، وأغلب عناصره ينتمي إلى إثنية الطوارق.
3	جماعة نصرة الإسلام والمسلمين	2017		ائتلاف لمجموعات جهادية، يتكون من أنصار الدين، وجبهة تحرير ماسينا، وتنظيم المرابطون، وجناح الصحراء التابع لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي
4	تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي	2007	أبو عبيدة يوسف العنّابي	تغير اسم التنظيم إلى الحركة السلفية للدعوة والقتال، ينشط في الجزائر ومالي وبوركينافاسو.
5	حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا	2011		تنشط في غرب الجزائر ومالي.
6	الحركة الإسلامية النيجيرية	قبل 4 عقود	أبوبكر الزكزاكي	حركة شيعية مسلحة تنشط في شمال نيجيريا؛ مدينة زاريا.
7	تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى	2015		مالي والنيجر وبوركينا فاسو.

المصدر:

https://africacenter.org/wp-content/uploads/2020/11/ASB-38-EN.pdf

الجماعات المسلحة المطلبية:

م	اسم التنظيم	التأسيس	الزعيم	نطاق النشاط
1	الحركة العربية لتحرير أزواد في مالي	2012	بلال أغ الشريف	شمال مالي
2	الحركة الوطنية لتحرير أزواد	2010		مالي
3	المجلس الأعلى لوحدة أزواد	2013		مالي
4	مجموعات الحماية الذاتية	1986		نيجيريا، النيجر، بوركينافاسو
5	الحركات المسلحة التشادية			جنوب ليبيا، وشمال تشاد

المصدر:

https://africacenter.org/wp-content/uploads/2020/11/ASB-38-EN.pdf

وقد استغلت الجماعات المسلحة تدهور الوضع الأمني والسياسي في مالي لتوسيع عملياتها؛ لتشمل كلاً من بوركينا فاسو والنيجر، حتى أصبحت بوركينا فاسو والنيجر بؤرتين جديدتين لانعدام الأمن الإقليمي. وفي عام 2016، ظهر تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في بوركينا فاسو، وشن أول هجوم كبير له في مدينة ماركوي[13]. وهي المرة الأولى التي تفقد فيها سلطات بوركينا فاسو السيطرة على جزء من أراضي بلادها. ومنذ ذلك الحين، شهدت البلاد زيادة كبيرة في أعمال العنف المسلح، وتسببت في 73 بالمئة من الوفيات الناجمة عن الهجمات المسلحة. وفي النيجر، هناك سجل متزايد من الهجمات العنيفة التي لُوحِظت في مناطق مثل تاهوا وديفا المتاخمة لنيجيريا وتشاد[14]. بالإضافة إلى ذلك، في العامين الماضيين امتد نشاط التنظيمات المسلحة إلى الدول الساحلية في غرب إفريقيا، حيث شهدت بنين وتوغو وغانا وكوت ديفوار هجمات مسلحة كبيرة غير مسبوقة. ووفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي، سجلت توغو زيادة كبيرة في الإرهاب على مستوى العالم في عام 2022. وهذا يؤكد مسعى الجماعات الإسلامية المسلحة مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى إلى الحصول على ملاذات آمنة ومسارح جديدة؛ لشن عمليات أمنية، وتوسيع دائرة نفوذها وسيطرتها العسكرية على دول المنطقة.

العوامل المسببة لتوسع أنشطة التنظيمات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي

تمكنت الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي إلى توسيع نطاق نشاطاتها بصورة متزايدة، وذلك من خلال توظيفها التطورات الداخلية في دول الإقليم. وفي هذا السياق يمكن عرض أسباب توسع الأنشطة الإرهابية كما يأتي:

- عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية

يربط المتابعون تزايد العمليات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي بحالة عدم الاستقرار السياسي في بلدانها؛ وذلك لتوافر الظروف الأمنية التي تسمح للحركات الإسلامية والمطلبية المسلحة بالحصول على وسائل مادية يمكنهم من خلالها تنفيذ هجماتهم على المجتمعات البشرية الآمنة. وظلت منطقة الساحل غير مستقرة سياسيًّا لفترة طويلة من الزمن بسبب الانقلابات العسكرية المتكررة، فقد شهدت هذه المنطقة 13 محاولة انقلابية بين عامي 2020 و2022، ونجحت منها 7، وحدثت هذه الانقلابات في مالي وبوركينا فاسو والنيجر وتشاد بسبب إخفاقات منهجية، مثل سوء الحكم والفساد والفقر والبطالة وغيرها من الأسباب المزمنة. على سبيل المثال شهدت مالي ثلاثة انقلابات ناجحة منذ عام 2012، مقابل ذلك زادت الأنشطة المسلحة بنسبة 70٪ بحسب التقارير المحلية.[15] بينما شهدت بوركينا فاسو 5 محاولات انقلابية منذ عام 2015، وتضاعفت هذه الأنشطة فيها أيضًا ليصل إلى 1100 هجوم مسلح نفذته مجموعات إسلامية مسلحة في عام 2022.[16] ومن هنا فالأنظمة السياسية غير المستقرة في منطقة الساحل غير قادرة على توفير الأمن في بلدانها، وهو ما شجع الجماعات المسلحة على مواصلة نشاطها من خلال السيطرة على الأراضي وتوسيع دائرة نفوذها في المجتمعات المحلية.

وقد أدى ضعف القيادة السياسية في معظم دول الإقليم إلى ترهل مؤسسات الدولة، ولم تهتم النخب الحاكمة ببناء مؤسسات الحكم الديمقراطية الأساسية، فضلاً عن محاولتها التلاعب بالمؤسسات القائمة باسم الإصلاحات الديمقراطية. وقد أدى ذلك إلى ضغوط مضادة من جانب أطراف المعارضة وجماعات المجتمع المدني في هذه البلدان. وعندما أُقِيمت حكومات انتقالية عقب الانقلابات العسكرية سُلِّمت مهمة تعزيز المؤسسات الديمقراطية للحكومات التي ستتولى الحكم ما بعد الفترة الانتقالية، وهذا في حد ذاته سبب في تفجير الأوضاع السياسية والأمنية في دول الساحل الإفريقي[17].

- إسباغ الطابع العرقي على الصراعات المجتمعية

تستغل المنظمات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي الانقسامات الاجتماعية والتوترات العرقية الداخلية بين المكونات المحلية لدول المنطقة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن قضية الطوارق المطلبية في شمال مالي، التي استغلتها الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة لمدة عقد من الزمن استُبدِلت بها الآن «مسألة الفولاني»؛ إذ تحاول الحركات الإسلامية المسلحة استغلال المطالب السياسية والاجتماعية لرعاة الفولاني المهمشين بذرائع توفير الحماية والعدالة[18]. وقد لجأت مجموعة بوكو حرام إلى إسباغ الطابع العرقي على الصراعات المجتمعية بين الرعاة والمزارعين من قبيلة الفولاني، وهذا أدى إلى تفاقم انعدام الأمن في مختلف دول الإقليم.[19]

المبحث الثاني: صراع المصالح بين القوى الدولية في منطقة الساحل الإفريقي

تدرك القوى العظمى الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي، وإن تنافسها على هذه المنطقة يرجع إلى غاية تعزيز مواقعها في النظام الدولي من خلال الاستثمار في تجسير العلاقات مع شعوب المنطقة ودولها. وتعود أهمية الموقع الإستراتيجي للمنطقة إلى قربها من المناطق المضطربة المتمثلة في ليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط ومنطقة البحيرات العظمى وشرق إفريقيا، والممرات المائية المهمة مثل البحر الأحمر، إلى جانب اهتمام القوى الكبرى بالقضايا الإقليمية والدولية، ومن ذلك نشاط التنظيمات المسلحة والهجرة غير النظامية والثروات المعدنية للمنطقة.

وفي هذا السياق، يشكل المتغير الأمني أساسًا لسياسات القوى الكبرى، وخصوصًا روسيا التي تحاول توسيع ممارسة نفوذها في منطقة الساحل الحيوية على غرار دورها في ليبيا وشرق أوكرانيا وسوريا. حيث وقعت موسكو العديد من اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري بوصفها أساسًا لمبيعات الأسلحة الروسية إلى دول الساحل، منها جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي وبوركينا فاسو والنيجر. بالإضافة إلى ذلك، جرى تعزيز دور مجموعة فاغنر المثيرة للجدل في العديد من دول المنطقة، مثل جمهورية إفريقيا الوسطى وليبيا ومالي والسودان.

ويغطي النهج الشامل الذي تتبعه روسيا في منطقة الساحل مجموعة من الأنشطة، بما في ذلك توفير الخدمات الأمنية، وتقديم «المشورة» السياسية، والحملات الإعلامية، ومبيعات الأسلحة للأنظمة العسكرية. وفي المقابل، تكتسب كيانات شبة رسمية موازية

مثل مجموعة فاغنر نفوذًا سياسيًّا وبوابة لاستغلال الموارد الطبيعية الغنية في المنطقة. وتهدف روسيا من استخدام الشركات العسكرية الخاصة تحقيق أهدافها الجيوسياسية باعتبار أن هذه الشركات تُعَدّ وسيلة فعّالة من حيث التكلفة المادية للدول لممارسة نفوذها بدلاً من الانخراط المباشر في التفاعلات الإقليمية.

كما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية نفوذها في منطقة الساحل الإفريقي في ظل تراجع الدور الأوروبي التقليدي، وبالتحديد الفرنسي، حيث تهدف واشنطن إلى مزاحمة النفوذ الروسي والصيني المتزايد، والتعامل مع تهديدات التنظيمات المسلحة النشطة، وتجسير علاقات عسكرية وأمنية مع الدول الإقليمية. وفي هذا السياق تؤدّي قيادة أفريكوم دورًا مركزيًّا في تقوية النفوذ العسكري الأمريكي في المنطقة، ويوجد العديد من القواعد العسكرية الأمريكية في كل من تشاد والنيجر وإفريقيا الوسطى وبوركينا فاسو والسنغال. وبحسب زعم القوى الدولية النشطة في المنطقة فإن الأمر المشترك بينها في نشر القواعد العسكرية للدول الغربية هو مكافحة الإرهاب والتعامل مع المهددات الأمنية في مصادرها في إطار إستراتيجية التعامل الاستباقي مع التحديات الناجمة عن المتغيرات الجارية في منطقة الساحل الإفريقي. ولكن الحقيقة أنّ الأهداف هي تقوية النفوذ والمحافظة على المصالح في ظل التنافس الدولي الجاري على مستوى الاقليم.

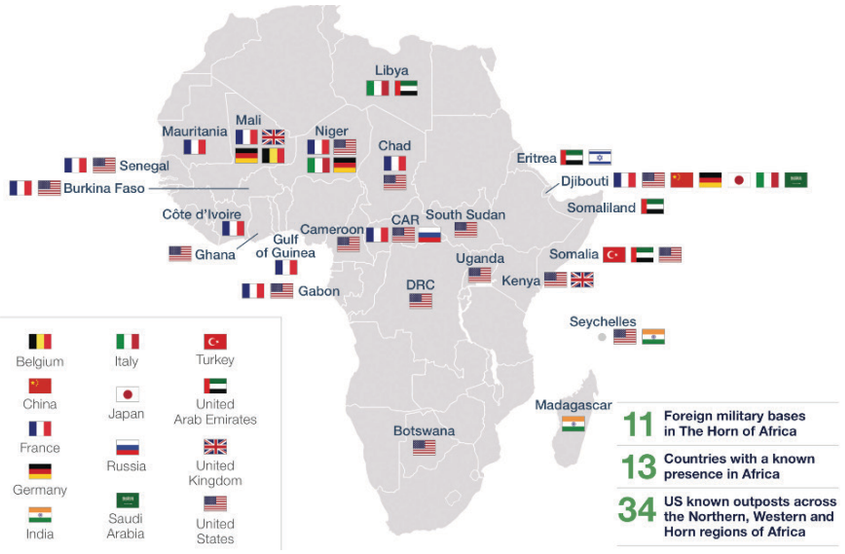

المصدر:

https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/images/2019-08-27-iss-today-foreign-military-map.png

ويلاحظ المراقبون حالة التباين داخل البيت الأوروبي حيال التعامل مع أزمات دول الساحل الإفريقي، على سبيل المثال، تتحرك مؤسسات الإغاثة والمؤسسات البحثية التابعة للاتحاد الأوروبي وإيطاليا بالتحديد وفق رؤية مغايرة للإستراتيجية الفرنسية تجاه المنطقة، وفي هذا الإطار تتبنى منظمة سانت أيجيديو الكنسية مبادرة سلام بين النظام التشادي والهيئة الإطارية والتشاورية لحركات المعارضة التشادية.[20] ومن ثَمّ فإن نشاط الدول الغربية في ساحة نفوذ فرنسا التقليدية مؤشر إلى تراجع الدور الفرنسي في هذه المنطقة، وهذا ما ستتناوله الدراسة في المبحث القادم ضمن قراءة استشرافية لمستقبل النفوذ الفرنسي في المنطقة.

المبحث الثالث: استشراف مستقبل النفوذ الفرنسي في ظل المتغيرات الجيوبولتيكية

لكن ما تزال فرنسا تحتفظ بصلات تاريخية قوية مع دول منطقة الساحل الإفريقي رغم التحولات التي شهدتها هذه المنطقة من ثورات شعبية وانقلابات عسكرية وتنافس دولي على مواردها الطبيعية؛ إذ تُعرَف هذه المنطقة بأنها غنية بالموارد الطبيعية، مثل

النفط والذهب والملح والماس والنحاس واليورانيوم والبترول ومصايد الأسماك والموارد الأخرى. وتعتمد فرنسا على ما نسبته 70٪ من الموارد التي تتدفق عليها من هذه المنطقة؛ لذلك تسعى فرنسا إلى المحافظة على نفوذها العسكري والأمني وهيمنتها الاقتصادية والثقافية. ولكن تواجه الدولة الفرنسية الكثير من التحديات من رفض شعبي وتأزم في علاقاتها مع الأنظمة الحاكمة- وهذا ما يطرح تساؤلات حول مستقبل النفوذ الفرنسي في المنطقة.

بالتأكيد لم يأت المستقبل بعد، وهذا يجعل معرفة تفصيلاته أمرًا بالغ الصعوبة والتعقيد، وإن لم تكن معرفة بوادره من الأمور المستحيلة. نعتقد أنّ الاعتماد على عددٍ من المعطيات والتطورات الآنية التي تشهدها دول الساحل الإفريقي- يمكّننا من إيجاد الإطار العام للسيناريوهات المستقبلية لنفوذ فرنسا المتراجع ظاهريًّا، والاقتراب من معرفة تلك الاحتمالات (خصوصًا أنّ هذه السيناريوهات، بما تحفل به من أحداث، هي من صنع القرارات البشرية)، وهذا سيجعل من تلك الاحتمالات أمرًا قابلاً للحصول إذا ما توفّرت ظروف موضوعية لحدوثها، ومن هنا فعند الحديث عن مستقبل النفوذ الفرنسي في إقليم الساحل يُطرَح مشهدان مستقبليان، هما:

- مشهد الاستمرارية: يفترض هذا المشهد أنّ الدولة الفرنسية لعقود طويلة حددت شكل الهويات الثقافية لدول المنطقة، ورسمت خريطتها الجيوسياسية، وهناك مصادر قوة ترتكز عليها الهيمنة الفرنسية عبر الأدوات الثقافية والاقتصادية الناعمة، والعسكرية والأمنية الخشنة؛ لذلك يمكن القول: إن الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي سيظل باقيًا بالرغم من التراجع الذي شهده خلال السنوات الماضية، بسبب التحولات الاجتماعية والسياسية التي طرأت في الوعي الجمعي لشعوب المنطقة. ولكن استمرار النفوذ الفرنسي يتطلب من العقل الإستراتيجي في فرنسا إحداث بعض التغيرات في أساليب التعاون وشكله مع دول الإقليم، وبناء إستراتيجيات تخاطب المطالب التنموية والسياسية لشعوب المنطقة، واستحداث إستراتيجية تقف على ركائز التنمية المستدامة وتوفير الأمن.

- مشهد التغيير: يفترض هذه المشهد تغيرات تطرأ على القناعات، والمدرك الإستراتيجي الفرنسي تجاه التعامل مع دول القارة الإفريقية؛ إذ تتمظهر هذه الفرضية في مساعي الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون منذ انتخابه في عام 2017 إلى تغيير أنماط السياسة الفرنسية التقليدية حيال القارة الإفريقية، حيث قام ماكرون بتنويع العلاقات مع إفريقيا من الناحية القيمية والموضوعية، ودمج الجهات الفرنسية الفاعلة غير الحكومية، واتّباع نهج منفتح نسبيًّا تجاه التعامل مع ماضي فرنسا الإشكالي في منطقة الساحل الإفريقي، وكل هذا يجري عبر تفعيل أدوات الدبلوماسية الناعمة من خلال تنظيم مؤتمرات دولية وشبابية، وفتح جسور العلاقات الثقافية والزيارات الرسمية المتكررة لدول الإقليم، فضلًا عن الاستمرار في المشاركة العسكرية في منطقة الساحل من أجل محاربة التنظيمات الإسلامية المسلحة والحركات المطلبية المسلحة، والمحافظة على تأمين الأنظمة الحليفة. ولكن رغم هذه الجهود يمثل الانسحاب العسكري غير الإرادي من مالي (2022)، ومن بوركينا فاسو (2023)، وأخيرًا من النيجر (المعلن عنه حتى أواخر عام 2023) نقطة تحول تاريخية في العلاقات الفرنسية مع دول الساحل. وهنا يُطرَح السؤال: هل ستغير فرنسا علاقاتها مع ومستعمراتها السابقة أو أن باريس لن تكون قادرة على تغيير نهجها التقليدي في التواصل مع دول المنطقة؟[21]

الخاتمة

بحسب ما جرى توضيحه في هذه الدراسة نخلص إلى أن التحولات الجيوبولوتيكية التي تشهدها دول الساحل الإفريقي سبّبت عوامل أمنية واجتماعية واقتصادية وسياسية كثيرة، لكن الثابت أن شعوب المنطقة بدأت تطالب بتغيرات جذرية في أنماط الحكم،

والانفكاك من الهيمنة الفرنسية، وفتح مسارات جديدة من خلال نسج علاقات مع دول شرقية (روسيا والصين وتركيا وإيران)، وترى هذه الشعوب أن السبيل الوحيد للانعتاق من التحكم الفرنسي ينطلق من خطوة إزاحة الأنظمة الشكلية الخاضعة لباريس التي تتمسك بمبدأ المحافظة على مصالحها بواقعية مفرطة.

ولكن بغضّ النظر عن الدور الفرنسي في منطقة الساحل الإفريقي تبقى الأوضاع الأمنية الهشّة والتأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حقيقة ماثلة وتحديات شاخصة أمام شعوب هذه المنطقة ونخبها؛ لذلك تحتاج عملية التعامل مع المشكلات المزمنة إلى تريث وتخطيط سليم لتجاوزها، بعكس ذلك ستتفاقم هذه الأزمات، وستنتشر الفوضى في أوجه عديدة تقوم بتوظيفها تنظيمات مسلحة محلية، وقوى دولية تنتظر الفرص للتدخل في شؤون هذه المنطقة الحيوية.

الهوامش والمراجع:

1. GLOBAL TERRORISM INDEX, (2023), "Global Terrorism Index 2023: Key findings in 5 Charts", https://www.visionofhumanity.org/global-terrorism-index-2023-key-findings-in-5-charts/ (19.09.2023).
2. Sherillyn Raga, Alberto Lemma and Jodie Keane»The Sahel Conflict: economic & security spillovers on West Africahttp://cdn-odi-production.s3-website-eu-west-amazonaws.com/media/documents/Final_Sahel_spillover_effects_to_other_WA_countries_17Apr23.pdf
3. قلاع الضروس سمير (2020) « منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوساسية» مجلة أكاديميا للعلوم السياسية – المجلد 06، العدد 02، ص: 338.
4. DANIEL EIZENGA, (2019), "Long Term Trends Across Security And Development In The Sahel", National Defense University, Washington D.C., p, 9.
5. The World Bank, "Climate-Smart Agriculture in Chad", Climate-Smart Agriculture Country Profile, P, 2.
6. Morten Bøås, (2019), "The Sahel Crisis and the Need for International Support", pp, 11 – 31.
7. Ahmet Berat ÇONKAR, "Development And Security Challenges In The Sahel Region", NATO Parliamentary Assembly, p, 3.
8. Israel Nyaburi NYADERA, M. Hamani MASSAOUD, (2019), "Elusive Peace and the Impact Of Ungoverned Space in the Sahel Conflict", Güvenlik Bilimleri Dergisi, https://www.iemed.org/publication/security-challenges-migration-instability-and-violent-extremism-in-the-sahel/

9. Wolfram Lacher, (2012), "organized crime and conflict in the sahel-sahara region", Carnegie Endowment for International Peace, p, 14.

10. European Union External Action Service, "Strategy for Security and Development in the Sahel", https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/strategy_for_security_and_development_in_the_sahel_en_0.pdf

11. «ما هي كواليس العملية العسكرية التي أدت لوقوع مجزرة في مورا وسط مالي؟» فرنسا24، https://l24.im/nCHUsL ، تاريخ الحصول 07.10.2023

12. « القتل المأجور... ظاهرة تؤرق مواطني جنوب إفريقيا» مونتي كارلو، https://l24.im/nSm2Xs8K تاريخ الحصول (02.10.2023)

13. Folahanmi Aina, (2021), "Mapping the contours of Jihadist groups in the Sahel", King's College london, https://www.kcl.ac.uk/mapping-the-contours-of-jihadist-groups-in-the-sahel, (03.10.2023)

14. «بوركينا فاسو.. 20 قتيلاً بهجمات لجماعات مسلحة شرقي البلاد» الجزيرة، https://l24.im/bxY2l، تاريخ الحصول 2023/10/02

15. Gauri Narain Mathur, (2023), "Violent Extremism In Western Sahel", Https://Www.Icwa.In/Show_Content.Php?Lang=1&Level=3&Ls_Id=9739&Lid=6233, (02.10.2023).

16. Muhammed Tandoğan and Omar Bouach (2017) "The Algerian Security Approach Towards the Sahel Region: Case Of Mali" Türkiyat Mecmuası, p, 315.

17. Committee On Foreign Relations United States Senate, (2022), "Instability and The State of Democracy in The Sahel and the U.S. Policy Response", Https://L24.Im/Utwyq (10.07.2023).

18. Moudassir OUMAR, (2021), "Policies and Security Strategies of G5 Sahel States against Terrorism", : International Journal of Politics and Security (IJPS) / Vol. 3 / No. 3, pp. 203-229.

19. ibid

20. «جماعة سانت إيجيديو تجري اتصالات بعيدة عن الأضواء لإحياء الحوار بين الحكومة ومجموعة من المعارضة غير الموقعة على اتفاق الدوحة» الخبر، https://l24.im/p4Dz3v تاريخ الحصول 07.10.2023

21. Denis M. Tull, (2023), "France's Africa Policy under President Macron", german institute for international and security affairs, https://www.swp-berlin.org/publications/products/comments/2023C51_AfricaPolicyMacron.pdf (09.10.2023)